الأمم المتحدة

A/60/930

الجمعية العامة

Distr.: General
3 July 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ١٤ و ١٠٨ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

رسالة مؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

تجدون طيه رسالة من السيدة تزيبي ليفني، نائبة رئيس الوزراء وزيرة الشؤون الخارجية لدولة إسرائيل، تتعلق بالتطورات الأخيرة في المنطقة (انظر المرفق).

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها على جميع البعثات الدائمة بوصفها وثيقة من وثائق الدورة الستين للجمعية العامة، في إطار البندين ١٠٨ و ١٤من جدول الأعمال.

(توقيع) دانيال **كرمون**
السفير
القائم بالأعمال بالنيابة

050706 050706 06-41625 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإسرائيل لدى الأمم المتحدة

أعتقد أنه من المناسب أن أشاطركم بعض المعلومات بشأن التطورات الأخيرة في المنطقة.

ففي يوم الأحد الماضي، تسرب عناصر من منظمة حماس الإرهابية، التي تمثل حكومة السلطة الفلسطينية، إلى داخل إسرائيل من قطاع غزة. وفي الهجوم الذي قاموا به بعد ذلك والذي خططوا له بطبيعة الحال منذ أسابيع، قتل الإرهابيون جنديين إسرائيليين واختطفوا الرقيب جلعاد شليط، البالغ من العمر ١٩ سنة، والذي يعتقد أنه لا يزال على قيد الحياة ومحتجزا لدى مختطفيه في غزة.

وفي اليوم نفسه، اختطف إرهابيون فلسطينيون مواطنا إسرائيليا آخر هو إلياهو أشيري، البالغ من العمر ١٨ سنة. وفي وقت متأخر من الليلة الماضية عثرت القوات الإسرائيلية على جثته، وقد تبين أنه كان قتل منذ اختطافه.

ونُفذت هذه الاعتداءات الفلسطينية بعد أسابيع طويلة التزمت فيها إسرائيل بضبط النفس في مواجهة محاولات الاختطاف المتعددة لهجمات بصواريخ القسام التي لا تنتهي انطلاقا من قطاع غزة التي استهدفت المدنيين والمدارس والمنازل وروعت الأطفال وشلت مدينة سديروت الإسرائيلية.

ولعلكم تذكرون أن إسرائيل انسحبت تماما من قطاع غزة في الصيف الماضي بهدف تهيئة فرصة لتنشيط عملية السلام. وتلقت مقابل ذلك يوميا وابلا من الهجمات الإرهابية انطلاقا من غزة وسيطرة منظمة حماس الإرهابية على السلطة الفلسطينية، والتي لا تزال تشارك بنشاط في الإرهاب رافضة في الوقت نفسه حق إسرائيل في الوجود.

ومنذ اللحظة التي تلقينا فيها التقارير الأولية عن عمليات الاختطاف، لم تدخر إسرائيل أي جهد في استنفاد جميع السبل الدبلوماسية المتوفرة لها، كما أتاحت بوجه خاص الفرصة إلى محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية لكفالة الإفراج الآمن عن جلعاد شليط.

غير أنه في حين أعطت إسرائيل الأولوية الكاملة للجهود الدبلوماسية، فإنها لا يسعها أن تسمح بأن يظل مواطنوها محتجزين كرهائن لدى عناصر حماس. وبمرور الساعات يزداد الخطر على حياة جلعاد شليط ورفاهه، كما تشتد الحاجة إلى اتخاذ إجراء لإنهاء هذه الأزمة.

وفي ضوء انعدام أي تقدم من خلال القنوات الدبلوماسية، بدأت قوات الدفاع الإسرائيلية بالتحرك داخل قطاع غزة. علما بأن إسرائيل لم تترك قطاع غزة لتعود إليه. فهذه العملية العسكرية ذات طبيعة محددة ومحدودة النطاق. والغرض منها ليس العقاب أو الانتقام،

وسوف لا يدخر جهد من أجل الحد من الإضرار بالمدنيين الفلسطينيين إلى أقصى حد ممكن. والغرض الوحيد من العملية هو تنفيذ واجب إسرائيل ومسؤوليتها المشروعيين المتمثلين في إعادة الجندي جلعاد آمنا إلى بيته ومنع استمرار الهجمات الإرهابية انطلاقا من قطاع غزة ضد إسرائيل ومواطنيها.

وقررت أيضا إسرائيل، كجزء من مكافحتها للإرهاب الفلسطيني، قررت تكثيف جهودها الرامية إلى اعتقال العناصر الإرهابية النشطة التابعة للمنظمات الإرهابية الفلسطينية ومحاكمتها أمام المحاكم المختصة.

والهجمات الخطيرة التي استلزمت ردا إسرائيليا قد نفذت بمشاركة السلطة الفلسطينية بقيادة حماس وموافقتها التامة. فهذه الاعتداءات تؤكد بالفعل أهمية السياسة التي انتهجها المجتمع الدولي على إثر الانتخابات الفلسطينية الأخيرة، والشروط الأساسية الثلاثة التي تنص عليها والتي يتعين على أي حكومة فلسطينية تلبيها حتى تعتبر شريكا سياسيا شرعيا.

ومن الأهمية بمكان في هذا السياق، أن يظل المجتمع الدولي متقيدا بصرامة بسياسته وألا تضلله الصياغات الفلسطينية الغامضة المكرسة لخدمة سياسة منيت بالفشل الذريع – حتى على المستوى الأولي – في إقامة الدليل على أي التزام بأي شرط من هذه الشروط الثلاثة.

والسلطة الفلسطينية تقودها حكومة إرهابية لا تزال ملتزمة بإيديولوجية إسلامية راديكالية مقاتلة، وتواصل – حتى هذه اللحظة – الضلوع في الإرهاب وترفض المبادئ الأساسية لعملية السلام. فأي حكومة من هذا الصنف يجب أن تعامل بما يناسب طبيعتها – ولا يجب مجازاتها أو استرضاؤها. ولا نقبل بأقل من ذلك من أجل المحافظة على التزامنا المشترك بمكافحة الإرهاب ودعم الملتزمين بذلك حقا.

وإني أحثكم على مواصلة ممارسة جميع أشكال الضغط الممكنة على السلطة الفلسطينية وعلى منظمة حماس الإرهابية بما في ذلك عناصرها والجهات الراعية لها في دمشق، وذلك من أجل كفالة الإفراج الفوري الآمن عن المواطن الإسرائيلي المختطف، ووضع حد في نهاية المطاف لاستخدام الأراضي الفلسطينية كقاعدة للعمليات الإرهابية.

(توقيع) تزيبي **ليفني**
نائبة رئيس الوزراء
ووزيرة الشؤون الخارجية